AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة والثلاثون
نواكشوط، موريتانيا، 25 – 29 يونيو 2018

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1093 (XXXIII)

# تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي للفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P.O. Box 3243 Telephone: +251-115-517 700 Fax: +251-115517844
Website: www. au.int

الدورة العادية الخامسة عشرة
لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
9 – 20 أبريل 2018
أديس أبابا، إثيوبيا

**AUCIL/Legal/Doc.4 (XV)**

# تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي للفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018

# تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
# (يوليو 2017 - يونيو 2018)

## أولا: مقدمة

1. يبرز تقرير أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة من يوليو 2017 إلى يونيو 2018. وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: يتناول **الجزء الأول** الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المذكورة، ويتناول **الجزء الثاني** التحديات التي واجهتها اللجنة الأفريقية للقانون الدولي، بينما يتناول **الجزء الثالث** التوصيات.

2. تأسست لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي سنة 2009 بصفتها جهازا استشاريا مستقلا بموجب المادة 5(2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتم اعتماد النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا من 1 إلى 4 فبراير 2009. بدأت اللجنة العمل في 3 مايو 2010 وهو تاريخ دخول فترة ولاية الأعضاء الرواد في اللجنة حيز التنفيذ.

3. تندرج ولاية لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تحت ثلاث (3) فئات شاملة، وهي (1) التطوير التدريجي للقانون الدولي، (2) تدوين القانون الدولي، (3) تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. يمكن تحقيق هذه الأمور من خلال: مراجعة المعاهدات، وإجراء دراسات حول القضايا التي تهم الاتحاد والدول الأعضاء والتشجيع على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

4. بموجب المادة 21 من النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي مهمة توفير الوسائل الضرورية من موظفين وبنية تحتية لأمانة اللجنة بغية تمكينها من أداء مهامها بفعالية. وعليه، تشكل أمانة اللجنة جزءا من مكتب المستشار القانوني التابع لمكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

## ثانيا: التشكيلة الحالية

5. يتألف أعضاء التشكيلة الحالية للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على النحو التالي:

| | الاسم | البلد | تاريخ الانتخاب أو إعادة الانتخاب/المقرر | مدة الولاية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | السفير (البروفيسور) سيباستياو دا سيلفا ايساتا | أنجولا | يناير 2015 ASSEMBLY/AU/DEC.550(XXIV) | 5 سنوات |
| 2 | القاضي عبدي اسماعيل هيرسي | جيبوتي | يناير 2015 ASSEMBLY/AU/DEC.550(XXIV) | 5 سنوات |
| 3 | البروفيسور هاجر قلديش | تونس | يناير 2015 ASSEMBLY/AU/DEC.550(XXIV) | 3 سنوات |
| 4 | معالي كاثلين كوارتي أينسو | غانا | يناير 2017 ASSEMBLYAU/DEC.550(XXIV) | 3 سنوات |
| 5 | الدكتور محمد بركات | مصر | يناير 2015 ASSEMBLYAU/DEC.550(XXIV) | 5 سنوات |
| 6 | السفيرة جولييت سيمامبو كاليما | أوغندا | يناير 2015 ASSEMBLYAU/DEC.550(XXIV) | 5 سنوات |

| | الاسم | البلد | تاريخ الانتخاب أو إعادة الانتخاب/المقرر | مدة الولاية |
|---|---|---|---|---|
| 7 | البروفيسور دانيال ماكبيسي موانواوانزامبي | جمهورية الكونغو الديمقراطية | يناير 2013 ASSEMBLY/AU/DEC.471(XX) | 5 سنوات |
| 8 | البروفيسور بونيفاسي أوبينا أوكيري | نيجيريا | يناير 2013 ASSEMBLY/AU/DEC.471(XX) | 5 سنوات |
| 9 | القاضية ناسيساي سالا-وادا | جامبيا | يناير 2013 ASSEMBLY/AU/DEC.471(XX) | 5 سنوات |
| 10 | السفير (البروفيسور) شيخ تيديان ثيام | السنغال | يناير 2015 ASSEMBLY/AU/DEC.550(XXIV) | 5 سنوات |
| 11 | القاضي خوليساني سولو | بوتسوانا | يناير 2013 ASSEMBLY/AU/DEC.471(XX) | 5 سنوات |

**ثالثا: الاجتماعات النظامية**

6. تم عقد اجتماعين قانونيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هما: (1) الدورة العادية الرابعة عشرة المنعقدة من 27 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 2017 في ملابو، غينيا الاستوائية؛ (2) والدورة العادية الخامسة عشرة المنعقدة من 9 إلى 20 أبريل 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا.

7. كما عقدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي المنتدى السادس للقانون الدولي يومي 4 و5 ديسمبر 2017 في ملابو، غينيا الاستوائية، تحت عنوان "الآثار القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة، ووضع اللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا".

## الجزء الأول
## أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

8. كما ورد أعلاه، وتماشيا مع النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، يتناول هذا التقرير أنشطة اللجنة في ثلاثة أجزاء، هي مساهمة هذا الجهاز في (1) التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، (2) تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، (3) الأنشطة الأخرى التي تقوم بها اللجنة.

**<u>أولا. التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه</u>**

9. أجرت اللجنة العديد من الدراسات كجزء من ولايتها وفقا للمادتين 5 و6 من النظام الأساسي، وذلك عن طريق مقرريها الخاصين المعينين. وتم خلال الجلسات بحث الدراسات التالية:

**أ) اعتماد الدراسة والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية النازحين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم**

10. في هذا الصدد، اعتمدت الدراسة بشأن القانون النموذجي للاتحاد الأفريقي لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية النازحين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم ونموذج الاتحاد الإفريقي بموجب المقرر Lavy/hasdaeefl-adopted Assembly/AU/Dec. 676 (XXX)، مما يجعلها أول وثيقة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي يتم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء.

11. سيتم استخدام القانون النموذجي كمورد في عملية صياغة التشريعات الوطنية لتنفيذ اتفاقية كمبالا على المستوى الوطني. تم تصميم القانون النموذجي بطريقة تسمح بالتكيف المرن مع أوضاع محددة من حيث أسباب النزوح والتحديات التي يطرحها في كل بلد، مما يجعله قابلا للتكيف بسهولة مع مختلف النظم القانونية.

12. كما تبيّنه المادة 3 (2) (ج) من اتفاقية كمبالا، من شأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنزوح الداخلي، بما في ذلك على المستوى المحلي، توفير إطار محلي أفضل لحماية النازحين داخلياً ومساعدتهم. كما يمكن لعملية إعداد الاستراتيجيات والسياسات أن تسهل بشكل كبير صياغة وتنفيذ قوانين محلية بشأن النزوح الداخلي، والتي من شأنها أن تساعد البلدان في تقييم المدى الذي وصل إليه النزوح الداخلي وأسبابه وحدّته، وخطورته ودرجات الضعف التي يواجهها النازحون داخليا، فضلا عن تحديد القوانين والممارسات التي تؤثر على حقوق النازحين داخليا ورفاهيتهم في البلدان. كما سيوفر فرصة للتشاور مع النازحين داخليا وجميع أصحاب المصلحة حول الوضع الخاص بكل بلد والاحتياجات المحتملة للحماية والمساعدة والحلول الدائمة.

13. تماشيا مع ديباجة النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي التي تؤكد على "قيمة إجراء البحوث حول القانون الدولي ونشرها، والتي تكمن في القدرة على تعزيز تهيئة بيئة مواتية لاحترام مبادئ القانون الدولي وقبولها، والتسوية السلمية للنزاعات"، نشرت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نسخة من هذه الدراسة والقانون النموذجي. ويهدف نشر القانون النموذجي في الوقت المناسب إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية، والمعايير الدولية المقبولة المستخدمة في إعداد التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية للتصدي للتحديات التي يطرحها النزوح الداخلي في أفريقيا. تُعدّ المبادئ التوجيهية، التي قام بصياغتها الباحث البارز من جنوب السودان البروفيسور فرانسيس دينغ في 1988، هي الأساس القانوني القوي لتطوير كل من اتفاقية كمبالا بشأن النازحين داخليا، والبروتوكول بشأن البحيرات الكبرى والمتعلق بالنازحين داخلياً.

14. تأتي هذه الدراسة والقانون النموذجي في وقت تركز فيه خطة العمل العشرية للاتحاد الأفريقي على جملة من الأمور، منها تعميم وتشجيع تنفيذ الأدوات المعيارية للاتحاد الأفريقي لتعزيز إدارة القضايا الإنسانية في أفريقيا. كما تعتبر وثيقة مفيدة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء قبل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 واتفاقية كمبالا على التوالي في 2019.

**ب) التقرير الأولي عن الدراسة حول التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة، من إعداد البروفيسور هاجر قلديش**

15. قدمت المقررة الخاصة البروفيسور هاجر قلديش التقرير الرابع عن الدراسة المتعلقة بالتعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة. ومنذ تقريرها الأخير، اقترحت تحسين مشروعي الاتفاقيتين اللتين أعدتهما بشأن التعاون القضائي والتسليم، نظرا لاعتبارات فنية وعملية.

16. تم إثراء الدراسة أكثر من خلال مختلف المقابلات التي أجرتها، والمؤسستين اللتين زارتهما في الجزائر العاصمة، وهما المركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون

في مجال الشرطة. كما أجرت تعديلات على مشروع اتفاقية التعاون القضائي والمساعدة المتبادلة واتفاقية التسليم.

17. ومن أجل الانتهاء من العمل، يشكل الاجتماع العام مجموعة عمل لوضع اللمسات الأخيرة على العمل بما يتماشى مع الممارسات الوطنية بشأن التعاون القضائي. كما دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى الإجابة على الاستبيانات لأنها ضرورية لاستكمال الدراسة.

**ج) التقرير الأولي عن الدراسة حول عدم ازدواجيية الضرائب، من إعداد البروفيسور هاجر قلديش**

18. قدمت المقررة الخاصة، البروفسور هاجير قلديش التقرير الثالث عن الدراسة المتعلقة بتجنب ازدواجية الضرائب في أفريقيا. وتم التأكيد على أن مشروع الاتفاقية سيستمد الكثير من وثائق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووثائق الأمم المتحدة النموذجية بشأن الموضوع نفسه، بما في ذلك هيكلتهما العامة. وأعربت المقررة الخاصة عن أسفها للإشارة إلى أنّه تمت عرقلة جزء كبير من عملها بسبب عدم إجابة الدول الأعضاء على الاستبيانات. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع كذلك الدول الأعضاء إلى الإجابة على الاستبيانات لأنها ضرورية لإكمال الدراسة ومشروع الاتفاقية.

**د) دراسة ومشروع قانون نموذجي لتعميم اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، من إعداد القاضي عبدي إسماعيل حرسي**

19. أشار المقرر الخاص، القاضي إسماعيل عبدي حرسي، إلى أنّ موضوع سنة 2018 يأتي تحت عنوان "كسب المعركة ضد الفساد: مسار مستدام لتحويل أفريقيا". في محاولة لمواجهة خطر الفساد، اعتمد الاتحاد الإفريقي في 2003 إطارًا تنظيميًا شاملاً لمكافحة الفساد - اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد - التي تشمل المنع والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي. علاوة على ذلك، وعلى المستوى الإقليمي، قامت مجموعتان من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، وهما مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باستحداث صكوكها الخاصة المُلزمة لمكافحة الفساد في 2001: بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد، وبروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد.

20. وفي سياق قانون مكافحة الفساد، هناك حاجة إلى التوحيد، لأنه بدونه قد تحاول الدول معالجة الفساد بطرق مختلفة، ما يؤدي إلى حالات عدم اليقين فيما يتعلق بقابلية تطبيق أدوات مكافحة الفساد الحتمية كالتسليم وتوفير أشكال أخرى من التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، أجرت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، التي أقرّت بالحاجة إلى مواءمة السياسات بينها وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق أهداف الاتحاد بشكل تدريجي، من خلال مقررها الخاص، دراسة حول قانون مكافحة الفساد في المجموعات الاقتصادية الإقليمية و تآزرها مع قوانين الاتحاد.

**ه) دراسة ومشروع قانون نموذجي لتعميم البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، من إعداد القاضية ناسيساي سالا-وادا**

21. قدمت المقررة الخاصة، القاضية ناسيساي سالا-وادا تقريرها عن القانون النموذجي الذي قامت بصياغته لتعميم الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. واستدلّت بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تشمل حقوق المرأة، لا سيما بروتوكول مابوتو واتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة. وأعربت المقررة الخاصة عن أسفها لعدم إجابة أيّ دولة إضافية على الاستبيان، بخلاف الدول الخمس التي ذكرتها في تقريرها الأخير.

22. ويتضمن مشروع القانون النموذجي أحكاما تشمل حقوق المرأة في عدة مجالات منها التعليم والصحة والعمالة وعدم التمييز، والزواج والأسرة والصراعات المسلحة والتنمية المستدامة والإسكان والأمن الغذائي والإعاقة.

**و) دراسة تطور الفقه القانوني في جماعة شرق إفريقيا، من إعداد السفيرة جولييت سيمامبو كاليما**

23. أشارت المقررة الخاصة إلى أن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تقرير شامل عن تطور الفقه القانوني في جماعة شرق أفريقيا. وهذا ما من شأنه إتاحة الفرصة لتقييم التقدم المحرز من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي المنصوص عليها في القانون التأسيسي، وخاصة تلك المتعلقة بـ"التكامل السياسي والاقتصادي الاجتماعي في القارة".

24. وأوضحت في تقديمها للدراسة أنها ستختبر القواعد القانونية للتعاون والتكامل في جماعة شرق أفريقيا. وسيتضمن ذلك تحليل/اختبار النظم التشريعية والقضائية المطبقة في الدول الشريكة فضلا عن الهيكل القانوني للجماعة (المعاهدة، والبروتوكولات، وقوانين المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية) للتوصل إلى فهم مدى دعم هذه النظم لتطور الفقه القانوني للمجموعة وتعزيز عملية التكامل في القارة.

25. أعدت المقررة الخاصة أيضا استبيانا سيقدم إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية القيام بتحليل قاري.

**ز) مذكرة مفاهيمية بشأن دراسة حول تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية ـ القانون الأفريقي للتعدين والبترول، من إعداد البروفيسور دانيال ماكيسي موانـاوانزامبي**

26. قدم المقرر الخاص، البروفيسور دانييل ماكيسي موانـاوانزامبي مذكرته المفاهيمية بشأن دراسة حول تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية. وأشار المقرر الخاص إلى أنه التزاما بمهمة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، فإنه يعمل على تحديد الحقائق القائمة والمتطلبات التنظيمية للتعدين ومجال البترول في أفريقيا وبالتالي سيحدد الطرق الممكنة لإعداد قانون ينظم التعدين والنفط في أفريقيا حتى يتسنى للدول الأفريقية الحصول على إطار معياري وإدماجه في سياسة موحدة لتسخير هذه الموارد الوفيرة في قارة لايزال سكانها يعانون الفقر المدقع.

**ح) مذكرة مفاهيمية حول الدراسة والتوصيات بشأن القانون البيئي الدولي، من إعداد البروفيسور دانيال ماكيسي موانـاوانزامبي**

27. قدم المقرر الخاص، البروفيسور دانيال ماكيسي موانـاوانزامبي، مذكرته المفاهيمية حول الدراسة والتوصية بشأن القانون البيئي. وأشار المقرر الخاص أنه، تماشيا مع مهمة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، فإنه يعتزم تحديد الحقائق الراهنة والمتطلبات التنظيمية في مجال حماية البيئة.

**ط) دراسة ومشروع قانون نموذجي لتعميم الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، من إعداد البروفيسور بونيفاسي أوبينا أوكيري**

28. قدم المقرر الخاص، البروفيسور بونيفاسي اوبينا اوكيري، مذكرته المفاهيمية المتعلقة بإعداد قانون نموذجي لتعميم الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وأشار أيضا إلى أن الدراسة تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على مواءمة قوانينها وإجراءاتها الإدارية ذات الصلة في أفريقيا للتوصل إلى نهج موحد لحماية الطفل من خلال وضع قانون نموذجي.

29. سيوجه القانون النموذجي واضعي القانون في ترجمة الالتزامات الواردة في الميثاق إلى تشريعات وطنية مفصلة. كما سيساعد صانعي السياسات والموظفين القضائيين والإداريين والباحثين على تطبيق الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

30. كما أعد المقرر الخاص استبيانا سيقدم إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إجراء تحليل قاري.

**ي) دراسة حول تطور الفقه القانوني في التكامل الإقليمي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية في أفريقيا ـحالة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من إعداد السفير (البروفيسور) شيخ تيديان تيام**

31. قدم المقرر الخاص السفير (البروفيسور) شيخ تيديان ثيام، تقريره عن دراسة التكامل الإقليمي: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. سلط التقرير الأولي الضوء على الخصائص الرئيسية الثلاث للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي: (1) مفهوم منظمة متكاملة لا تزال تطلعاتها الفيدرالية غير مكتملة في هذه المرحلة؛ (2) التوحيد الجزئي والتدريجي لسيادة الدول الأعضاء؛ (3) عملية التكامل التدريجي.

32. أبرز التقرير الأولي العلاقة بين النظام القانوني للمجموعة والنظم القانونية المحلية، مع التركيز على عمل المحاكم المحلية في ضمان سيادة القانون.

**<u>ثانيا. تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره</u>**

33. وفقا للمادة 4 من النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، يتمثل أحد أهداف لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي فيما يلي:

> *"تشجيع تدريس المؤلفات المتعلقة بالقانون الدولي ودراسته ونشره، ولا سيما قوانين الاتحاد بغية تعزيز قبول واحترام مبادئ القانون الدولي، والحل السلمي للنزاعات، واحترام الاتحاد واللجوء إلى أجهزته عند الضرورة".*

34. وفقا لذلك، قامت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بالأنشطة التالية:

**أ) المنتدى السادس للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي: "الآثار القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة، ووضع اللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا".**

35. عُقد المنتدى السادس للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، برئاسة البروفيسور دانيال ماكيسي موناوانزامبي والسفيرة جولييت سيمامبو كاليما بصفتها المقررة، في ملابو، غينيا الاستوائية يومي 4 و

5 ديسمبر 2017 فور انتهاء الدورة العادية الرابعة عشرة. وكان موضوع المنتدى السادس "الآثار القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة، ووضع اللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا".

36. كان الأساس المنطقي وراء اختيار هذا الموضوع هو إنشاء منبر لمناقشة مسألة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا من منظور القانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي بهدف زيادة الوعي حول ضرورة تسريع التكامل الإقليمي، وتوعية صناع القرار الأفريقيين بالآثار القانونية المترتبة عن التكامل الإقليمي، وعرض الخطوات التي تم تحقيقها نحو تحقيق التكامل الأفريقي، وتحديد طرق تسريع التكامل الإقليمي في جميع أنحاء القارة.

37. قام المنتدى أيضا بتقييم المبادرات الأخيرة الجارية مثل مشروع الموقف الإفريقي الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومشروع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، واسترشد بأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة. كما ركز على إمكانيات وفوائد الهجرة في تسهيل نقل المعرفة والمهارات وتعزيز سوق العمالة، وإنشاء شبكات تعمل على تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي، وتعزيز تدفق التجارة والاستثمار والتحويلات المالية.

38. قَدِم الباحثون البارزون والخبراء القانونيون الذي قدموا عروضا حول مختلف المواضيع، من مؤسسات محترمة ومنظمات دولية. شارك في المنتدى أكثر من 150 مشاركًا يمثلون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والجامعات. ألقى البروفيسور تشالوكا بياني، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، الكلمة الرئيسية لهذا المنتدى. كما ألقى سعادة القاضي عبد القوي يوسف، رئيس محكمة العدل الدولية، كلمة أمام المنتدى من خلال ممثله.

39. من خلال دراسة استقصائية للمنظورات الدولية والإقليمية للهجرة وتحليل مدى كفاية الأطر القانونية القائمة، وكنتيجة للمنتدى، نشرت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مجموعة من المساهمات في المنتدى، والتي قدمت العديد من المقترحات لتطبيق سياسات الهجرة المتعلقة بالتحديات الناشئة ل انتباه الأجهزة التداولية للاتحاد الأفريقي.

### ب) تدريب الاتحاد الأفريقي على القانون والسياسات الإنسانية، ملابو، غينيا الاستوائية من 6 إلى 8 ديسمبر 2017

40. مع مراعاة أهمية التعليم العالي والبحث وتعزيز المعرفة بالقضايا الدولية المعاصرة المتعلقة بالهجرة، شاركت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أيضا في تنظيم تدريب الاتحاد الإفريقي حول القانون والسياسات الإنسانية في ملابو، غينيا الاستوائية من 6 إلى 8 ديسمبر 2017. اضطلعت إدارة الشؤون السياسية في هذا التدريب بدور قيادي، وعملت بصفتها مركز التنسيق في جميع المسائل ذات الصلة بالقانون الإنساني داخل الاتحاد الأفريقي. كما اشتركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع الاتحاد الأفريقي. تود لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في هذه المرحلة أن تعرب عن تقديرها للتعاون المشترك بين الإدارات مع إدارة الشؤون السياسية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مما سمح بتوفير الموارد البشرية والمالية. وتتيح مثل هذه التعاونات أيضاً للقانون الدولي الوصول إلى عدد أكبر من المجتمعات الأفريقية، وتود لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أن توجه دعوتها للعمل مع أجهزة وإدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي الأخرى من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة من منظور القانون

الدولي. كما يوصى بأن يستفيد هذا النوع من التدريب من خبرات أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في تقديم دورات تدريبية في تخصصاتهم المحددة بموجب القانون الدولي.

**ج) نشر المجلتين الثالثة والرابعة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي**

41. إن القانون الدولي والقانون الأفريقي هما الدعامة الأساسية لتحقيق أهداف الوحدة الأفريقية وتطلعات الشعوب الأفريقية. وفي هذا السياق، تضطلع إمكانية الوصول إلى صكوك القانون الدولي وآخر التطورات، بدور أساسي في نمو القانون الدولي وتطويره في أفريقيا.

ومن هذا المنطلق، نشرت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الطبعتين الثالثة والرابعة لمجلة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي التي تتضمن مساهمة أفريقيا في مجال القانون الدولي.

**ثالثا. الأنشطة الأخرى للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي**

42. كما سعت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي إلى التعاون مع مختلف الهيئات داخل الاتحاد الأفريقي. وترد فيما يلي بعض الأنشطة التي تم القيام بها:

**أ) وحدة الإصلاح**

43. قدمت المقررة العامة، البروفيسور هاجر قلديش، خلفية عن تقرير الرئيس بول كاجامي حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، والذي يرتكز على الحاجة إلى الاستقلال المالي للمنظمة. وعرضت التوجه الرئيسي للإصلاح، استنادا إلى الركائز الأربعة التالية: المؤسسية، والسياسات، والإدارة التشغيلية والاستدامة المالية. أبرزت المقررة العامة التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الإصلاح، منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى الاجتماع خلال الدورة العادية الرابعة عشرة. ودعت الاجتماع إلى التفكير في كيفية إشراك لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في الجوانب القانونية لهذا الإصلاح.

44. اتفق الاجتماع العام على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتأكد من أن يبدأ الفريق الذي يعمل على إصلاحات كاجامي في تبادل الآراء مع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي. في هذا الصدد، تمت دعوة البروفيسور بيير موكوكو، رئيس وحدة الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث تبادل الآراء مع أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بشأن قضايا مختلفة من هذا الإصلاح.

**ب) المنظومة الأفريقية للحكم**

45. أُنشأت المنظومة الأفريقية للحكم بموجب مقرر الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في يوليو 2010 Asseembly/AU/Dec.304 (XV) لإنشاء "منظومة أفريقية معنية بالحكم" لتكون بمثابة "منبر للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة" الذين تم تفويضهم بتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية في أفريقيا، إضافة إلى ترجمة أهداف الإعلانات القانونية والسياساتية حول القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، تورد القاعدة 2 (و) من المنظومة الأفريقية للحكم لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بصفتها عضوا من أعضاء المنبر. وفي هذا الصدد، تعمل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بشكل وثيق مع المنظومة الأفريقية للحكم لضمان أن تظل

لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على إطلاع بالمشاريع المماثلة ولزيادة التعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم في تعزيز أهدافها المشتركة.

**ج) خلوة مكتب المستشار القانوني ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:**

46. يقوم مكتب المستشار القانوني بموجب ولايته وفي إطار هيكلة مابوتو، بخدمة مفوضية الاتحاد الأفريقي في عدد من الأدوار الرئيسية منها: مساعدة أجهزة الاتحاد الأفريقي وإسداء المشورة لها في المسائل القانونية؛ تقديم الرأي القانوني فيما يتعلق بقواعد ولوائح الاتحاد الإفريقي إضافة إلى صكوك قانونية أخرى؛ تقييم الآثار القانونية المترتبة على أنشطة وقرارات جميع إدارات وأجهزة الاتحاد الأفريقي؛ صياغة العقود واتفاقات المقر واتفاقات التعاون وقواعد إجراءات مختلف الأجهزة والمعاهدات والصكوك القانونية الأخرى، وإجراء التحقيقات وإعداد التقارير عن المشاكل القانونية الخاصة. يعمل مكتب المستشار القانوني أيضًا كأمانة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بموجب المادة 21 من النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

47. علاوة على تقديم خدمات الأمانة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي كما هو منصوص عليه في المادة 21، فإن لدى لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي علاقات هيكلية ووظيفية مع مكتب المستشار القانوني، حيث يتداخل كلاهما في مجال الشؤون القانونية للاتحاد الإفريقي وتمثل أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي جزء من هيكلة مكتب المستشار القانوني. في هذا السياق، عقد أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي خلوة ليوم واحد في 2 ديسمبر 2017 مع السفيرة نميرة نجم لمناقشة مجالات التعاون الممكنة وتعزيز قدرات الأمانة.

رابعا- **<u>التعاون مع الهيئات الدولية المشابهة العاملة في مجال القانون الدولي</u>**

48. كجزء من ولايتها التي تقضي بالتعاون والترويج بموجب المادة 25، قامت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بأنشطة مختلفة من أجل تعزيز علاقة عملها مع مختلف المنظمات الدولية. قام وفد اللجنة بثلاثة أنشطة رئيسية:

أ) **الدورة الـ72 للأسبوع القانوني للجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية من 24 إلى 27 أكتوبر 2017.** كانت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ممثلة من قبل السفير (البروفيسور) سيباستياو دا سيلفا ايساتا والدكتور محمد بركات وعضوين (2) من أعضاء الأمانة. قامت أمانة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بالأنشطة التالية:

- **بحث أعمال اللجنة في دورتها الثامنة والستين للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي:** حضرت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي دورة لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي وتمكنت من التعلم من منهجيات العمل والبحث من أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي التي عُرضت خلال دورة اللجنة في نيويورك.

- **الحوار الرفيع المستوى المشترك الذي نظمته لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي والمنتدى الاستشاري آسيا – أفريقيا:** استغلت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أيضا وجودها في لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي لتنظيم أوّل إحاطة رفيعة المستوى حول "الآثار القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة" لمتابعة إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الذي تم اعتماده في سبتمبر 2016. تألف الفريق من السفير (الأستاذ) سيباستياو دا سيلفا إيساتا رئيس لجنة

الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، والبروفيسور مارسيلو كوهين الأمين العام للمعهد الدولي للقانون الدولي، والبروفيسور روي س. لي ممثل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية ثم في الأمم المتحدة بعد ذلك. تناول الفريق الجهود القائمة لوضع ميثاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد 2015. أقيم هذا الحدث في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمم المتحدة. ومتابعة لهذا التعاون، تواصلت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية مع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لتنظيم حلقة دراسية حول الإصلاحات الدولية لنظام الاستثمار وآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وسيتبع ذلك مبادرات لبناء القدرات (2018-2020) لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية والآسيوية على نطاق واسع على تصميم وتنفيذ السياسات الاستثمارية وإصلاح القوانين التي تعمل على تحسين مناخ أعمالها، وتحسين النمط الأفرو آسيوي كوجهة للاستثمار مع تسهيل التعاون الإقليمي وتسليط الضوء على المنظور الأفرو آسيوي في الحوار الدولي بشأن سياسات الاستثمار.

- **الحوار غير الرسمي حول الولاية القضائية العالمية: عقدت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني حوارا غير رسمي حول الولاية القضائية العالمية.** تم تنظيم هذا الحدث على هامش اجتماع اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ركزت بنود جدول الأعمال الموضوعية التي تمت مناقشتها على القضايا التي تهم أفريقيا والمتعلقة بالولاية القضائية العالمية ولجنة القانون الدولي كمحفل يمكن فيه توضيح الولاية القضائية العالمية (دعا أعضاء لجنة القانون الدولي)، وتناولت السبيل المحتمل للمضي قدما فيما يتعلق بالولاية القضائية العالمية. ومن الجدير بالذكر أيضا أنّ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتهم الثلاثين وبموجب المقرر Assembly/AU/Dec.672(XXX) طلبوا من "المجموعة الأفريقية في نيويورك أن تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وبشكل فوري طلبا لالتماس رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن مسألة حصانات رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين فيما يتعلق بالعلاقة بين المادتين 27 و 98 والتزامات الدول الأطراف بموجب القانون الدولي". بالنظر إلى أن لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أجرت دراسة تتعلق بهذه المسألة، فمن المتوقع أن يكون المقرر الخاص للجنة قادرا على تقديم المشورة القانونية اللازمة.

ب) **حضور الدورة الـ91 للجنة القانونية للبلدان الأمريكية، ريو دي جانيرو، البرازيل، من 7 إلى 11 أغسطس 2017.** كانت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ممثلة من قبل معالي كاثلين كوارتي أينسو وعضو واحد من الأمانة. بعد حضور الجلسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تمت دعوة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي لحضور الاجتماع المقبل للمستشارين القانونيين للجنة القانونية للبلدان الأمريكية في 2018؛

- خصصت اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية دورة تعليمية حول الاتحاد الأفريقي وتطبيق القانون الدولي في تدريب 2018 لأمريكا اللاتينية؛

- علاوة على ذلك، حضر رئيس اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية المنتدى السادس للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في ملابو، غينيا الاستوائية وقدم للمنتدى لمحة عامة عن سياسات الهجرة من منظور أمريكا اللاتينية.

ج) **حضور الدورة الـ69 للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، جنيف، سويسرا، 18 يوليو 2017:** كانت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ممثلة من قبل البروفيسور هاجر قلديش والسفيرة جوليت سيمبو كاليما وممثل واحد من أمانة اللجنة. على هامش الدورة الـ69 للجنة القانون الدولي، ناقش ممثلو لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي أيضاً إمكانية تعزيز أمانة اللجنة. كما جرت الأحداث التالية بعد الزيارة:

- تمت دعوة البروفيسور قلديش للعمل بصفتها عضوا في فريق المناقشة في الذكرى السنوية السبعين للجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في جنيف في 2018؛
- تُجري كل من لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي مناقشة حول عقد جلسة مشتركة في 2019.

## الجزء الثاني
## التحديات

49. بالرغم من أنّ لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تأسست في 2009 وبدأت العمل في 2010، إلا أنها بدأت استلام مخصصات محدودة من الميزانية لتمويل دراساتها وبرامجها وأنشطتها المختلفة في 2012 فقط. وبالرغم من الزيادة الطفيفة في 2013 و2014 و2015 و2016، إلاّ أنّ الاعتمادات المخصصة للجنة لتنفيذ برامجها وأنشطتها تظل دون الحد الأدنى المطلوب. علاوة على التأخير في الإفراج عن ميزانية البرامج لسنة 2017.

50. هناك أيضا تحدّ يتعلق بعدم كفاية الموظفين المخصصين للأمانة. تفتقر أمانة اللجنة إلى الموارد البشرية والإدارية المناسبة للقيام بأنشطة الأبحاث المطلوبة للمساعدة على نحو فعال في الدراسات المختلفة التي تقوم بها اللجنة. وتعتبر الأمانة التي تساعد اللجنة أساسا في الوظائف الإدارية والبحوث، جزءا من هيكل مكتب المستشار القانوني وتقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة في خدمة الإدارات الأخرى في مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي بشكل عام. وعليه، إنه من المستحيل تقريبا أن يكرس أمين اللجنة كل الوقت الضروري المفيد لخدمة الأنشطة بشكل أكثر فعالية ودعم اللجنة. من المناسب تسليط الضوء على التناقض البارز بين القرارات المتكررة الصادرة عن أجهزة صنع السياسات والتي تؤيد تعزيز موظفي أمانة اللجنة وفشلها في تنفيذ مثل هذه القرارات لمدة تزيد عن عشر سنوات.

51. من جهة أخرى، يؤثر ذلك أيضا على التآزر بين اللجنة والأجهزة الأخرى وهياكل وإدارات الاتحاد الأفريقي. أدت عدم مشاركة اللجنة في مثل هذه التفاعلات حتى الآن إلى إبعادها لتضطلع بدور ثانوي في منظومة الاتحاد الأفريقي. وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى تقويض أهمية ومكانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في أجندة التكامل الأفريقي وفي التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

52. هناك أيضا مسألة أخرى ذات صلة تتمثل في عدم بروز لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي. فليس هناك تواصل كاف حول إمكانيات اللجنة في المساهمة في تعزيز جودة واتساق الصكوك القانونية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي. نأمل أن يسمح إنشاء الموقع الإلكتروني للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي للدول الأعضاء والإدارات والشركاء بالاستفادة من المعلومات المتوفرة والعمل على استدراك أوجه القصور في الهيئة القانونية الاستشارية للقارة. كما إن النقص في قاعدة المعلومات والمعارف الضرورية، مثل المكتبة التقليدية أو الإلكترونية، لتضطلع اللجنة بأعمالها، يعيق عمل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

53. عند عرض قانونها النموذجي أمام اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية، ثم أمام المجلس التنفيذي، واجهت لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تحديات حيث رأت الدول الأعضاء أن الجهاز يعاني قلة المشاورات الكافية في أداء عمله. يمكن أن تساهم المشاورات المسبقة وتبادل الآراء المنتظم بين أجهزة صنع السياسة واللجنة بشكل كبير في إمكانية قبول عمل المفوضية ومدى جدواه.

54. تمثل مبادلات لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مع الدول الأعضاء أحد جوانب أساليب عملها ذات الأهمية الكبيرة. قد تأخذ هذه المبادلات أشكالاً مختلفة ويمكن تنفيذها على مراحل مختلفة خلال بحث موضوع ما. وفي هذا الصدد، يجب الاعتراف بأن فشل الدول الأعضاء في الاستجابة لطلبات المعلومات أو الملاحظات يحرم اللجنة من البيانات الأساسية لنجاح عملها، مع جعل صلاحية وفائدة عملية التدوين موضع شك بشكل خطير.

## الجزء الثالث
## التوصيات

55. بعد المداولات واستنتاجات الدورتين العاديتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، تم تقديم التوصيات التالية:

أ) **أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:** تنص المادة 21 من النظام الأساسي للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على أن تقوم المفوضية بتوفير الوسائل والموظفين والبنية التحتية اللازمة للجنة لتمكينها من القيام بواجباتها بفعالية. يقوم بخدمة اللجنة حاليا أمين عام مؤقت وموظفين (2) مؤقتين في مكتب المستشار القانوني، يضطلعون بمسؤوليات متوازية. من المتوقع أن يتم توسيع مكتب المستشار القانوني طبقا للمقرر Assembly/AU/Dec.687(XXX) ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة الملحة إلى إنشاء أمانة مناسبة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

ب) **الموارد الإضافية لـ2019:** تجدر الإشارة إلى أن لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي ومنذ إنشائها تتلقى تمويلا لميزانية برامجها من الاتحاد الأوروبي والميزانية التشغيلية فقط (تكلفة الدورات والسفر) من الدول الأعضاء. نتيجة لذلك، عانت برامج اللجنة، مثل الدراسات المتعلقة بالقانون الدولي، من التأخر في الإفراج عن ميزانيات الاتحاد الأوروبي والإشراف على عملها من قبل شريك فقط. من أجل إنشاء ملكية هذا الجهاز بين الدول الأعضاء وتماشياً مع هدف الاتحاد بتمويل برامجه بشكل كامل، يُقترح أن يتم استكمال الموافقة المبدئية على ميزانية اللجنة بتخصيص ميزانية تكميلية لتغطية الأنشطة المبرمجة في النصف الثاني من 2019.

ج) **تنفيذ ولاية لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:** تماشيا مع ولاية لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، يمكن للمؤتمر أو المجلس التنفيذي أو أي جهاز إحالة اقتراح محدد إلى اللجنة لإجراء دراسات. وفي هذا الصدد، يُرجى من الدول الأعضاء والهيئات الأخرى في الاتحاد تقديم طلب لإجراء دراسات حول المسائل القانونية المعلقة، والتي يمكن أن تستفيد من خبرة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي. سيكون من المفيد بشكل خاص إشراك اللجنة على نطاق أوسع مما هي عليه حتى الآن في العملية التشريعية للاتحاد الأفريقي، لأنها قد تتعامل ليس فقط مع المواضيع التي تنتمي إلى مجال القانون الدولي "الكلاسيكي"، ولكن أيضا مع المجالات المتخصصة والفنية في قانون الاتحاد الأفريقي.

د) **بند دائم في جدول أعمال اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية:** بهدف إجراء حوار متواصل حول تطوير القانون الدولي ومعالجة أوجه القصور التي ذكرتها الدول الأعضاء، لاسيما عدم إجراء مشاورات كافية، تود لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي اقتراح أن يكون للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية جدول أعمال دائم بشأن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ونشره. ستقدر لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي تزويدها بمعلومات من الدول عن تشريعاتها وممارساتها الوطنية، بما في ذلك الممارسات القضائية والتنفيذية، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترغب اللجنة في أن يكون هناك تبادل مستمر للآراء مع اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

ه) **التحضير للذكرى السنوية العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي:** قرر الاجتماع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في أديس أبابا في 2020. وقام أعضاء اللجنة بالتخطيط لتنظيم بعض النشاطات (ندوة دولية حول موضوع "لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، والقانون الدولي وقانون الاتحاد الأفريقي"، ودورة تدريبية حول قانون الاتحاد الأفريقي لمدة ثلاثة أيام، وغيرها).

كما تقترح لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على مؤتمر الاتحاد الإفريقي إعلان **موضوع الاتحاد الإفريقي لسنة 2020 ليكون "قانون الاتحاد الإفريقي نحو تحقيق السلم والأمن"**.

56. في الختام، طُلب من المجلس التنفيذي إجازة التوصيات التالية:

1) التأكيد على أهمية الدراسات القانونية حول القانون الدولي التي تجريها لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بطلب من أجهزة صنع السياسة للاتحاد والدول الأعضاء، إضافة إلى تلك التي تقوم بها اللجنة بمبادرة منها حول مسائل القانون الدولي التي تهم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء؛
2) الإشادة بلجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على الدراسات المتعددة التي أجرتها حول القانون الدولي؛

3) حث ومطالبة مفوضية الاتحاد الإفريقي على توفير الوسائل والموظفين والبنية التحتية اللازمة لأمانة اللجنة لتمكينها من القيام بواجباتها بفعالية؛

4) مطالبة المفوضية أيضا بتزويد أمانة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بقسم يحتوي على موارد بشرية كافية ودائمة في الهيكل الجديد المقترح لمكتب المستشار القانوني، بموجب المقرر Assembly/AU/Dec.687(XXX)؛

5) تشجيع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، في حدود ما يتوفر لديها من موارد، على تعزيز أنشطتها المتعلقة بتطوير وتدوين القانون الدولي مع تركيز خاص على قانون الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ينبغي إعداد مشاريع الاتفاقيات في المجالات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للاتحاد الأفريقي؛

6) مطالبة اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية بإدراج بند دائم في جدول الأعمال بعنوان "التطوير التدريجي وتدوين القانون الدولي وقانون الإتحاد الإفريقي"؛

7) تشجيع إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى في الاتحاد على تقديم الدعم الضروري للجنة والعمل معها في إعداد دراساتها من خلال جملة من الأمور، منها توفير المعلومات التي قد تحتاجها اللجنة لهذا الغرض حول مسائل القانون الدولي التي تهم الاتحاد الأفريقي؛

8) إعلان سنة 2020 لتكون "سنة قانون الاتحاد الإفريقي" تحت عنوان "*"قانون الاتحاد الإفريقي نحو تحقيق السلم والأمن*" لتعبئة كافة الجهود الضرورية من أجل حملة "إسكات صوت البنادق بحلول 2020" إضافة إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛

9) مطالبة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي بإعداد مذكرة مفاهيمية حول "*سنة قانون الاتحاد الإفريقي*" (2020) وتقديمها إلى قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2019، لبحثها وتقديم التوجيهات المناسبة بشأنها.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-06-29

# Report of the African Union Commission on International Law (AUCIL)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8911

*Downloaded from African Union Common Repository*